اول اشاره الى ما سبق من ان الذى كون فى تعريف الكلى حده واسمه لما لا رسوم كما ترسم واذا كان حدودا كانت تامة كما مر فلا بد ح من ذكر الجنس اعنى الكلى هنا ر عاية لطريق القوم فى تعريفات الكليات واذا اعتبر الكلى فى مفهوم النوع الاضافى كان فيه اضافتان احديهما الى ما تحته من الافراد لكونه كليا والاخرى الى الجنس الذى هو كما سنا وللنوع الحصصى اضافة واحدة الى ما تحته فقط كما عرف قال فان الجنس لا يقال عليها وعلى غيرها فى جواب ما هو اول الجنس كالحيوان مثلا وان كان مقولا ومحمولا على الفصل كالناطق وعلى الخاصة كالضاحك وعلى العرض العام كالماشى لكن لا فى جواب ما هو بل فى جواب اى شىء هو لهذه الثلثة فانك اذا سئلت فقلت هذه ثلثة ان كان ماهيته وكلما يقال عليه وعلى غيره الجنس لكن لا فى جواب ما هو فتخرج عن حد النوع الاضافى بهذا القيد قال فهو النوع المقيد بالشخص اول اى الشخص هو النوع الحقيقى المقيد عما يمنع من وقوع الشركة فيه فى رد مثلا الماهية الانسانية واما آخر صار زيدا به ما به من وقوع الشركة فيه وذلك لان الامر يبقى تشخصا وتعينا قال فيكون حمل العالم عليه بواسطة حمل الناطق عليه فان الحيوان انما يصدق عليه زيدا وعمرا بواسطة حمل الانسان عليهما اول وذلك لان الحيوان ما لم يصر انسانا لم يكن محمولا عليه زيدا وعمرا فان الجنس ما يحمل عليه اصلا قال

فاعلم ان الاولى فى القول بحد الصنف عن اول هذا القيد وان احرز الصنف عن الخارج النوع عنه ايضا بالعباس الى الاجناس البعيدة فيلزم ان لا يكون الانسان نوعا للجسم النامى والجوهر مع انه انما سمى نوعا لكونه نوعا لكل واحد من الانواع التى تحته وايضا النوع لما كان مضافا فالجنس فاذا اعتبر فى النوع القول الاولى فلا بد من اعتباره فى الجنس ايضا والا لم يكن مضافا له فيلزم ان لا يكون الاجناس البعيدة اجناسا للماهية التى هى بعيدة بالعباس اليها فالاولى ان يترك قيد الاولية ويخرج الصنف بقيد اخر بقال الا ضافة موكل معقول فى جواب ما هو بقال عليه وعلى غيره الجنس فى جواب ما هو قال والا لكان النوع الحصصى جنسا اول وذلك لان النوع الحصصى ما كان تمام ماهية جميع افراده فلو فرضنا ان فرقة كلفا اخرى موايضا تمام ماهية افراده لم يمكن ان يكون تمام الماهية بالعباس الى كل فرد من افراده والا لكان الكلى الذى هو المشمل عليه مع زيادة مثلا عما امر بها به عما حصصا فراده فلا يكون نوعا حقيقيا بل صنفيا جنسيا فحينئذ ان يكون الفوقانى تمام الماهية المغيرة لا المحصصة فيكون جنسا وقد فرضناه نوعا حصصا وانه خلف وايضا ان الانسان لما كان تمام ماهية كل فرد من افراده فلو فرضنا ان الحيوان مثلا كذلك وجب ان يكون الحيوان تمام ماهية كل فرد من افراد الانسان فلزم ان يكون لكل فرد ماهيتان تمام احداهما كل واحد منهما تمام الماهية المحصصة وذلك ح لان تمام ماهيته شىء واحد لا يتصور فيه تعدد ثانية ان لم يكن احدهما جزء للاخرى لم يكن شىء منهما تمام ماهيته بل جزءا منها وان كان احدهما جزء للاخرى لم يكن الجزء تمام الماهية وح ان كان الحيوان وحده تمام الماهية كان الانسان المشمل على الحيوان وزيادة صنفا لا شيئا عما امر كل فرد من افراده وان كان الانسان وحده تمام الماهية المحصلة لم يكن الحيوان الا تمام الماهية المسركة فيكون جنسا وقد فرضناه نوعا حصصا فظهر ان النوع الحصصى لا يكون فوق نوع حصصى ولا تحته واما النوع الحقيقى بالعباس الى الاضافى فيجوز ان يكون تحته كالانسان تحت الحيوان ولا يجوز ان يكون فوقه لان النوع الاضافى اما نوع حصصى واما جنس والنوع الجميع لا يجوز ان يكون فوق شىء منهما لما مر وحينئذ يجوز ان لا يكون النوع الحصصى تحت نوع اضافى اصلا كالعمل عما سواه والنوع الحصصى مقيسا الى النوع الحصصى لا يكون الا منفردا ومقيسا الى النوع الاضافى اما منفردا واما سافلا والا مقيسا الى الحصصى اما منفردا ان لم يكن تحته نوع حصصى ايضا كالانسان واما عاليا كالحيوان واما الاضافى مقيسا الى الاضافى فما سار ابعا والما حصلا المنزومن الراس وان لم يكن واقعا فى الرتبة بطلا الى ان الاولى باعسار عدم الرسم فقد ما حط الرسم عنه فاكان فى غيره ملا حظ الرسم وجودا قال ان قلنا الجوهر جنس اول هذا المال لما تم تسمين ان العقول العشر مشتقة الحصص وما بهما ان الجوهر جنس لما كذلك الاجناس قد مرت مصاعده اول اشار بلفظ قد الى ان الرسمة الاجناس مما للبحث فى الانواع ايضا فكما يكون نوع اضافى لا نوع تحته ولا تحته فكون نوعا مفردا عروا تم ح سلسلة الرسم كذلك جنس لا جنس فوقه ولا تحته فيكون منزوع الراس واقعا فى سلسلة

Copyright © King Saud University